الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا
٢٥ – ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤

Distr.: General

E/ECA/COE/33/12
17 March 2014

Arabic
Original: English

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٥ : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

التوجه العام	١
البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي	٣
البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة	٥
البرنامج الفرعي ٣: الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية	٧
البرنامج الفرعي ٤: الإحصاءات	٨
البرنامج الفرعي ٥: تنمية القدرات	١٠
البرنامج الفرعي ٦: الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية	١٢
البرنامج الفرعي ٧:الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	١٣
البرنامج الفرعي ٨: تخطيط التنمية وإدارتها	١٩
البرنامج الفرعي ٩: سياسات التنمية الاجتماعية	٢٠
الولايات التشريعية	٢٢

التوجه العام

١٥-١ الهدف العام للبرنامج هو الدفع قدما بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة بهدف تسريع التحول الهيكلي في أفريقيا، بما ينسجم والأولويات والرؤية المتضمنة في كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها، وفي الوثائق الختامية لسائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢.

١٥-٢ وولاية البرنامج مستمدة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تبلورت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي قرارات اللجنة نفسها. وانبثقت ولايات أخرى من الاتحاد الأفريقي ومن نتائج ومقررات المؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وشكلت المقررات التي اتخذها كل من اللجنة في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في أبيدجان في آذار/مارس ٢٠١٣، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في قمته العادية العشرين المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الأساس الذي تستند إليه هذه الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين القرار ٩٠٨ (د-٤٦) الذي أقر فيه رؤية وتوجهاً استراتيجيين جديدين للجنة، بما في ذلك الهدف والأولويات البرنامجية الجديدة والهيكل التنظيمي.

١٥-٣ ولقد شهدت العديد من الاقتصادات الأفريقية نمواً مطرداً طيلة العقد الماضي، حيث أُحرز تقدم ملحوظ في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتواصلت حركية النمو في عام ٢٠١٣، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥ في المائة، متفوقا بشكل واضح على متوسط النمو العالمي، مما جعل القارة واحدة من أسرع المناطق نموا في العالم.

١٥-٤ إلا أن النمو الاقتصادي الذي تشهده أفريقيا حالياً ليس كله إيجابياً. فهو لا يقترن عموما بما يُرجى من تنوُّع وتحول هيكلي، كما أنه في كثير من الأحيان لا يفضي إلى تحقيق التنمية البشرية المنصفة وتحسين سبل العيش لغالبية السكان. وبينما تزداد البلدان من مختلف أرجاء أفريقيا ثراء، فإن شرائح كاملة من المجتمع تظل على الهامش. وبعد عقد من النمو النشط، لا يزال نحو ٥٠ في المائة من الأفريقيين يرزحون تحت الفقر. ولا تفتأ الفوارق في توزيع الثروة تتزايد. فالنمو الحالي، بالنظر إلى نمطه ونوعيته، نمو غير مستدام، بل يمكن أن يقوض فرص القارة في تحقيق التحول والتنمية المستدامة لأنه يترك من الناس أعداداً كبيرة جداً في حالة فقر، ومن الأطفال مثلها في حالة من الجوع، ومن الشباب مثلها أيضاً في حالة عطالة عن العمل. ومما يزيد من تعميق هوة الفوارق عدم المساواة في الاستفادة من الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات الأساسية. ولم تستفد الحيازات الزراعية الصغيرة من طفرة النمو، الأمر الذي ترك سكان المناطق الريفية قابعين في حالة من الفقر والهشاشة. ولأوجه التفاوت العميقة والمتواصلة والمستعصية الملحوظة في مختلف أنحاء أفريقيا عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية. فهي تضعف علاقات الثقة والتضامن التي تجمع لحمة المجتمعات. ومع مرور الوقت، ينسف التفاوت النمو الاقتصادي والإنتاجية ونماء الأسواق. ويضعف التفاوت أيضاً الثقة بالحكومات والمؤسسات ويمهد الظروف لاندلاع النزاعات المفتوحة والاضطرابات الاجتماعية، وقد ظهر هذا جلياً في بعض الأحداث التي مرت منها بلدان أفريقية في الآونة الأخيرة.

١٥-٥ والعبرة من هذا كله أن النمو الاقتصادي وحده ليس بالأمر الكافي. بل يجب أن يكون النمو مصحوباً بسياسات مدروسة واستباقية للحد من أوجه التفاوت والتشجيع على إعمال مبدأ الشمول. ويكمن بالتالي التحدي الأول المطروح أمام

البلدان الأفريقية على مستوى السياسات في ضمان استدامة الاتجاهات الإيجابية الراهنة وتحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أيضا معالجة العديد من التحديات والمعوقات، بما في ذلك تحقيق نمو من مستوى أعلى يكون مطرداً ومنصفاً؛ والاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك في التعليم والصحة والهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمل؛ وتعزيز قطاع الزراعة والأمن الغذائي؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي؛ والنهوض بالتجارة، بما في ذلك التجارة بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز القدرات الحكومية والمؤسسية على تحسين إدارة الاقتصاد. وينبغي أن تظل كفالة المساواة بين الجنسين وبناء القدرات الإحصائية الوطنية على رأس الأولويات. وتشكل تعبئة الموارد تحديا شاملا لعدة مجالات ينبغي تجاوزه إن أريد لأفريقيا أن تحرز التقدم في هذه المجالات. وستتوقف استدامة الاتجاهات الإيجابية بشكل حاسم أيضاً على توفر بيئة دولية ملائمة تساعد على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولا سيما ما يتعلق منها بتغير المناخ والتجارة الدولية ومساعي إسماع صوت القارة أكثر في المحافل والعمليات العالمية الرئيسية لصنع القرارات.

١٥-٦ ونتيجة لإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الآونة الأخيرة، عدلت اللجنة من مسارها لكي تتصدى لهذه التحديات الإنمائية. وستظل الإستراتيجية العامة التي تتبعها اللجنة لتحقيق أهداف البرنامج متمحورة حول البرامج الفرعية التسعة المترابطة والمتكاملة التي أقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ في إطار عملية إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويهدف التوجه الاستراتيجي الجديد إلى تحديد قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استخدام المزايا النسبية التي تتمتع بها في دعم جهود أفريقيا الرامية إلى التغلب على التحديات الإنمائية القائمة والناشئة سعياً إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول. ومن السمات الرئيسية للتوجه الجديد للبرنامج إعادة تنظيم البرامج الفرعية وفقا لمسارات مواضيعية تعكس بشكل عام الأولويات الإنمائية لأفريقيا، وإعادة تنظيم الأنشطة المترابطة سواء ضمن البرامج الفرعية أو فيما بينها لضمان الاتساق والتكامل ضمن البرنامج.

١٥-٧ وأسفرت عملية إعادة التنظيم هذه عن انخفاض في عدد البرامج الفرعية، بفضل زيادة التركيز على العمل الاستراتيجي. وتركز البرامج الفرعية التسعة على أولويات مواضيعية أو قطاعية بالغة الأهمية لإحداث التحول في أفريقيا على النحو التالي: (١) سياسات الاقتصاد الكلي؛ (٢) التكامل الإقليمي والتجارة؛ (٣) الابتكارات والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ (٤) الإحصاءات؛ (٥) تنمية القدرات؛ (٦) الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ ٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ (٨) تخطيط التنمية وإدارتها؛ (٩) سياسات التنمية الاجتماعية. وقد بُذل جهد كبير من حتى تكون إستراتيجية اللجنة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني معمولا بها في جميع البرامج الفرعية التسعة لهذه الخطة البرنامجية.

١٥-٨ وبينما تعكس العديد من الأولويات التي تقوم عليها الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الاستمرارية في اتجاه العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيتم إدخال عدد من التحسينات والتنقيحات على البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمعالجة قضايا مهمة ناشئة سعياً إلى تحقيق التحول في أفريقيا. ومن ثم فإن من السمات الرئيسية الجديدة لهذه الخطة تنفيذ أولويات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها.

١٥-٩ وسوف تتضمن طرائق التنفيذ توليفة تتكون من أبحاث في مجال السياسات بهدف توفير المعرفة؛ وجهود الدعوة وبناء التوافق في الآراء؛ وخدمات المشورة والتعاون التقني. وستقدم اللجنة هذه الخدمات من خلال إجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التقارير لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وصياغة التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالسياسات بهدف دعم الحوار السياساتي؛ وإجراء حوار سياساتي لتسهيل بناء توافق في الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن القضايا الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتوفير التدريب لتعميم أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة العمل على تحقيق الجودة العالية وجعل مخرجاتها ذات تأثير من خلال تعزيز عمليات ضمان الجودة التي تضطلع بها.

١٥-١٠ وستظل الشراكات الإستراتيجية تحتل مكانة محورية في تنفيذ البرنامج. وستستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، انسجاماً مع إستراتيجيتها الجديدة في مجال إقامة الشراكات، لدى تنفيذ البرنامج، من مواطن القوة النسبية لديها لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتعظيم الأثر الذي يحدثه عملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات والتنفيذ في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما ستواصل اللجنة الإفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وسيتواصل تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وذلك من خلال الآليات التشاورية الإقليمية لتلك الوكالات التي تعقد اللجنة اجتماعاتها دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف تعمل اللجنة على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى من أجل إعداد مبادرات وإسهامات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة للاستفادة من مواطن القوة الكامنة للصناديق والبرامج على ذلك المستوى. وسيتم تطوير وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجامعات ومعاهد البحوث.

١٥-١١ وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها من أجل تعزيز الفعالية والآثار التنظيمية والإنمائية، بوضع إطار للمساءلة فيما يتعلق بالبرنامج، مع إخضاع مختلف البرامج الفرعية للمساءلة عن تحقيق النتائج، كما قامت بوضع سياسة جديدة للتقييم. ويجري تنفيذ كل من إطار المساءلة وسياسة التقييم، وقد صُممت لاستعراض ما يُحرز من تقدم وما يتحقق من إنجاز بالمقارنة مع النتائج المحققة في البيئة القائمة على النتائج التي أُدرجت الآن رسمياً وبالكامل في عمليات البرمجة والرصد التي تضطلع بها اللجنة. وفي هذا الصدد، استُعرضت الأطر المنطقية لكل برنامج من البرامج الفرعية ونُقحت لجعل مؤشرات الإنجاز أكثر قابلية للقياس، ولمراعاة التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة.

البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي

هدف المنظمة: تسريع وتيرة التحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال تصميم وتنفيذ ورصد خطط وسياسات واستراتيجيات إنمائية ترمي إلى تحسين الإدارة الاقتصادية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحليل وتفسير اتجاهات التنمية؛ تصميم وتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي وخطط إنمائية تشجع على النمو الشامل للجميع وعلى التحول الهيكلي	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء (النسبة المئوية) التي تستجيب لاستقصاءات الرأي قائلة إن نماذج التنبؤ وأدوات التخطيط والمنتجات المعرفية التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ''مجدية'' أو ''مجدية جداً'' في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والخطط المتعلقة بالنمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي '٢' زيادة عدد الإحالات في الوثائق الرسمية إلى التحليلات والتوصيات السياساتية الواردة في أهم المنشورات والتقارير الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من قبيل التقرير الاقتصادي عن أفريقيا

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لأغراض النمو والتنمية المفضيين إلى التحول	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها سياسات وبرامج ومبادرات بشأن تنمية القطاع الخاص مراعية لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وما تقوم به من أنشطة في مجال الدعوة '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستحدث آليات ومبادرات لزيادة تعبئة الموارد المحلية والخارجية، بما في ذلك آليات التمويل الابتكاري القائمة على توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطة الدعوة التي تقوم بها
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير الحوكمة الاقتصادية الجيدة بهدف تحسين إدارة القطاع العام والخدمات المقدمة	(ج) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنفذ سياسات وبرامج ومبادرات تعكس القواعد والمعايير والتوصيات التي تنادي بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحسين الحوكمة والإدارة في المجال الاقتصادي

الإستراتيجية

١٥-١٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات الاقتصاد الكلي. وسيكون مجال التركيز الاستراتيجي الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تسريع انتقال البلدان الأفريقية من صنف البلدان المنخفضة الدخل إلى صنف البلدان المتوسطة الدخل. ويكمن عنصر هام من هذه الإستراتيجية في الانخراط في بحوث تطبيقية لإعداد توصيات في مجال السياسات بهدف دعم الدول الأعضاء في صياغة سياسات وبرامج ملائمة للاقتصاد الكلي سعياً إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الشامل للجميع والمستدام بيئيا، وإيجاد فرص العمل، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في إطار الحوكة الجيدة وفي جو من الاستقرار.

١٥-١٣ وسيركز جزء من أعمال البحث والتحليل التي ستُجرى في إطار البرنامج الفرعي على تنمية القطاع الخاص بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتكوين الثروة وتقليص هوة التفاوت. وسعياً إلى تعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، سيولى اهتمام خاص لتشجيع الاستثمارات وتدعيم القطاع المالي من خلال تحسين هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية للمؤسسات المالية. وستُبحث أيضا ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية مساعدة الدول الأعضاء على صياغة سياسات واعتماد محفزات ملائمة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على إعداد ورقات للسياسات العامة تسعى إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم.

١٥-١٤ وسعيا إلى دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تفعيل التخطيط، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال معيارية وتحليلية في مجال التخطيط الإنمائي. وستوجه البحوث نحو مساعدة البلدان الأفريقية في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها من أجل تخصيص الموارد بكفاءة للإنتاج والاستثمار والتوزيع بغية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

١٥-١٥ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على التوقعات الاقتصادية الناشئة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء من أجل دعم جهودها في مجال التخطيط. وسيعمل البرنامج الفرعي على إعداد نماذج للتوقعات تُعمم من خلال منتجات معرفية، من قبيل التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، والمؤتمرات والحلقات الدراسية الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات، والشبكات الإقليمية والدولية لإعداد النماذج

والتوقعات الاقتصادية، من قبيل مشروع لينك الذي تستضيفه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وستُستخدم نماذج التوقعات أيضاً في إعداد دراسات موجزة قطرية ودون إقليمية.

١٥-١٦ وستكفل الإستراتيجية أيضاً استمرار التقدم الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق الحوكمة الاقتصادية الجيدة من أجل دعم خطتها الإنمائية، بما في ذلك عن طريق النهوض بالسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الكفاءة وروح المشاركة في إدارة القطاع العام. وفي هذا الصدد، ستركز الإستراتيجية على البحوث وبناء القدرات فيما يتصل بالتدابير الرامية إلى النهوض بالحوكمة الاقتصادية الجيدة في أفريقيا. ومن المجالات الرئيسية التي ستكون جديرة بالتركيز مسألة تعزيز قدرة الدول على تخطيط التنمية وإدارتها. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على تعزيز القدرات في القطاع العام، بما يشمل اتخذا تدابير لتحسين الإدارة المالية العامة، وإعداد سياسات تتعلق بالميزانيات والاستثمار العام على الصعيدين الوطني والمحلي، وتنفيذ ممارسات الإدارة القائمة على النتائج على صعيد دورة السياسات العامة.

البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: النهوض بالتعاون والتكامل الفعالين على الصعيد الإقليمي بين الدول الأعضاء بهدف مواجهة التحديات التي تعترض التحول الهيكلي، وتعزيز الدور الذي تضطلع به أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار والصناعة والزراعة والأراضي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج اللازمة لتسريع وتيرة التصنيع، مع التركيز على الهياكل الأساسية الإقليمية، والطاقة، وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي، والأمن الغذائي، والزراعة.	(أ) '١' زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستخدم تدابير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدواتها ذات الصلة بالسياسات العامة بهدف تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهياكل الأساسية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي، والأمن الغذائي والزراعة، في مسعى نحو تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة '٢' زيادة عدد البلدان التي تدرج قضايا التصنيع والقدرة الإنتاجية والتنمية في سياساتها الإنمائية الوطنية وأطرها التخطيطية
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية؛ وتهيئة بيئة مشجعة على اجتذاب الاستثمارات	(ب) '١' زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع وتنفذ سياسات وبرامج وترتيبات مؤسسية لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية وتسريع وتيرة إقامة مناطق إقليمية للتجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة القارية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأفريقية عبر الحدود '٢' زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تشارك في مناطق التجارة الحرة الإقليمية وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية من خلال تنسيق سياساتها التجارية بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة القارية

	‘٣’ زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستفيد من مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك عمليات استعراض سياسات الاستثمار، والدعم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، وتنفيذ السياسات الوطنية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر
(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالأراضي تكفل الإنصاف بين الجنسين في الحقوق المتعلقة بالأراضي واستخدام الأراضي وإدارتها بكفاءة لأغراض التنمية المستدامة	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنفذ المبادئ التوجيهية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي وغيرها من التوصيات السياساتية على النحو الوارد في التعقيبات بمختلف أصنافها

الإستراتيجية

١٥-١٧ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والتجارة.

١٥-١٨ ولمعالجة التحديات التي تعترض التنمية الشاملة والتحول الهيكلي في أفريقيا، سيركز عمل البرنامج الفرعي على البحوث المتعلقة بالسياسات وبناء توافق في الآراء وتقديم الخدمات الاستشارية دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية سعياً إلى تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا من خلال تسخير التجارة والاستثمار والصناعة والزراعة والأراضي من أجل التنمية المستدامة. وستُنفذ برامج تتعلق بإجراء بحوث في مجال السياسات وإنجاز دراسات لحالات إفرادية وبناء القدرات لتشجيع الاستثمارات الأفريقية العابرة للحدود والمبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية وقدرة أفريقيا التفاوضية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في سياق الدفع قدماً بالتكامل في القارة. والبرنامج الفرعي موجه نحو تعزيز دور البلدان الأفريقية في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، عن طريق تعزيز قدرات هذه البلدان على وضع وتنفيذ سياسات تجارية واستراتيجيات لتنمية الصادرات. ويقوم البرنامج الفرعي، من خلال إجراء التحليلات وإعداد التوصيات، بمساعدة الجهات المعنية على مواجهة التحديات الجديدة التي تنشأ في مجال المبادلات التجارية داخل المنطقة وفي إطار التجارة الدولية والمفاوضات التجارية والتكامل الإقليمي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضاً النقاش السياساتي وبناء توافق في الآراء بشأن قضايا التجارة والاستثمار.

١٥-١٩ وسيساهم البرنامج الفرعي أيضاً في خطة التحول في أفريقيا عن طريق إجراء بحوث وأعمال تحليلية دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة العمل لتسريع تنمية الصناعة في أفريقيا وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وغيرهما من المبادرات في مجالي التصنيع والهياكل الأساسية التي تشجع على التكامل الإقليمي باعتباره إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وسيستند العمل إلى خطة عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٣-٢٠١٧)، والتعاون الوثيق مع كل من المفوضية ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في وضع سياسات قائمة على أدلة لأغراض التصنيع وتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا. وفي مجال الزراعة والأراضي، سيقوم البرنامج الفرعي بأعمال تركز على الزراعة والتحول في الريف، وسلاسل الأنشطة المولدة للقيمة المضافة على الصعيد الإقليمي في السلع الأساسية الإستراتيجية، والحقوق في الأراضي، وإدارة استغلال الأراضي.

البرنامج الفرعي ٣: الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية

هدف المنظمة: التشجيع على اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة بهدف تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اكتساب التكنولوجيات الجديدة والابتكارات وتسخيرها لأغراض التنمية	(أ) '١' زيادة عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكارات لأغراض التنمية بما ينسجم وسياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوصياتها '٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد سياسات أو أطراً تنظيمية للاستفادة من التكنولجيات الجديدة والابتكار على أساس أبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وما تقوم به من أنشطة في مجال الدعوة
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة إصلاحات للسياسات وتنفيذها، مع التركيز على القطاعات الأكثر ابتكاراً، من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر	(ب) زيادة عدد البلدان التي تقوم بصياغة أو تنفيذ إصلاحات للسياسات وتنفيذها، مع التركيز على القطاعات الأكثر ابتكاراً، من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر، انسجاماً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية بما ينسجم والرؤية الأفريقية في مجال التعدين	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء المستفيدة من المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق البرنامج الفرعي، والتي تطلق استراتيجيات وخطط عمل ومبادرات سياساتية لإدارة الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، انسجاماً مع الرؤية الأفريقية في مجال التعدين
(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على تنفيذ نهج التكيف مع تغير المناخ، وإدراج هذه النهج في سياسات الدول واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الرئيسية، القطاعية والوطنية، بهدف الحد من الهشاشة وتدعيم القدرة على تحمُّل الصدمات	(د) زيادة عدد الدول الأعضاء التي أدمجت وهي بصدد تنفيذ النهج المتعلقة بتغير المناخ، مستفيدة في ذلك بالدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

٢٠-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة المبادرات الخاصة التي تمت هيكلتها بما يتوافق والمحاور المواضيعية التي سيجري تناولها. وستركز الإستراتيجية بوجه خاص على إجراء الأبحاث ووضع السياسات وإنجاز الأعمال التحليلية بهدف دعم الدول الأعضاء في المجالات التالية: (أ) التشجيع على استخدام الابتكارات والنظم التكنولوجية في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛ (ب) تنمية الموارد المعدنية في سياق الرؤية الأفريقية في مجال التعدين؛ (ج) إجراء أبحاث وأعمال تحليلية ذات صلة بالسياسات

يُستفاد منها في وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتحصيل أقصى المنافع من ثروات أفريقيا من الموارد الطبيعية؛ (د) معالجة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

١٥-٢١ وفي إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سيشمل البرنامج الفرعي أبحاثا وأعمالا تحليلية لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد سياسات واستراتيجيات تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة بهدف بناء الكفاءات التقنية وقدرات المبادرة الاقتصادية الحرة اللازمة لتصميم وإعمال آليات فعالة لامتلاك التكنولوجيات الملائمة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم الاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية الرامية إلى بناء الاقتصاد الرقمي الأفريقي وضمان دوامه وتهيئة بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة الذي يساعد البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات في مجال التكنولوجيات الجديدة والابتكار.

١٥-٢٢ وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على الأبحاث السياساتية وأعمال التحليل في مجال تنمية الموارد المعدنية. وسيقدم المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية المنشأ حديثا المساعدة في تنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين لتمكين القارة من إدراج قطاع التعدين في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيقدم المركز أيضاً خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجالات رئيسية تتعلق بقطاع المعادن، منها الحوكمة في قطاع المعادن والتشجيع على ظهور روابط اقتصادية.

١٥-٢٣ وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل البرنامج الفرعي أبحاثا وتحليلات تتعلق بالسياسات وتتناول الآثار المترتبة عن نموذج الاقتصاد الأخضر في التنمية في أفريقيا. وسينصب التركيز أيضاً على تشجيع ودعم التنفيذ الفعال والمنسق لبرنامج عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، إضافة إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

١٥-٢٤ وسيواصل البرنامج الفرعي، من خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية، دعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في معالجة التحديات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ. وسيجري أبحاثاً وأعمالا تحليلية لتعزيز القدرة على تحمُّل الآثار الناجمة عن تغير المناخ خدمة للتنمية المستدامة. وسيواصل المركز أيضاً تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات الدولية المتعلقة بالمناخ والحصول على التمويل المتعلق بأنشطة مكافحة تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٤: الإحصاءات

هدف المنظمة: تحسين العمليات المتعلقة بإعداد ونشر واستخدام إحصاءات جيدة النوعية تكون مفيدة في أعمال التخطيط وصنع السياسات القائمة على أدلة دعما لخطة التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية، وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها واستخدامها، وذلك لإنتاج بيانات عالية النوعية تشمل بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لكي يطلع عليها مقررو السياسات والجمهور بصفة عامة	(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تتلقى المساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتطوير الإحصاءات وفقاً للمعايير والممارسات الإحصائية الدولية

	‘٢’ زيادة عدد البلدان التي تعتمد استراتيجيات ومبادئ توجيهية إحصائية، بما في ذلك وضع خطط عمل لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطار البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين السجل المدني والإحصاءات الحيوية، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
(ب) تحسين توافر الإحصاءات الجيدة النوعية والمنتسقة في قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(ب) ‘١’ زيادة عدد البلدان التي تستوفس ما لا يقل عن ثلاث نقاط مرجعية و ١٠ مؤشرات منذ عام ٢٠٠٥ وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية لرصد الأهداف الإنمائية، التي توجد بشأنها بيانات زمنية في قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	‘٢’ النسبة المئوية من المستخدمين الذين يعربون، من خلال عمليات استطلاع آراء المستخدمين، عن ارتياحهم لنوعية البيانات التي تتضمنها قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وللنطاق الذي تغطيه تلك البيانات وأهمية توقيتها
	‘٣’ زيادة عدد التنزيلات من الحولية الإحصائية الأفريقية وقاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية، اللتين يتشكل منهما مستودع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الإلكتروني الموحد لقواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٢٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاء. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للإحصاءات، سيعمل المركز بالتعاون الوثيق مع جميع الشعب والمكاتب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولاسيما مراكز البيانات دون الإقليمية في المكاتب دون الإقليمية

١٥-٢٦ ومن خلال النهوض باستخدام التكنولوجيا الحديثة، سيسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة، أولا بهدف رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية، وثانيا لدعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك مواءمة أساليب إجراء التعدادات السكانية، والدراسات الاستقصائية، والتصنيفات الاقتصادية، والمؤشرات الإنمائية، وفقاً للمنهجيات الدولية.

١٥-٢٧ وسيقدم البرنامج الفرعي بالدرجة الأولى دعما كافيا لما تبذله البلدان الأفريقية من جهود لتحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيولى

اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية اللازمة لإنتاج إحصاءات جنسانية، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٥-٢٨ وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، وفي دعم الجهود التي تبذلها البلدان لتصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً القيام بدوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا التي تؤكد على أهمية الإحصاءات القابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وسيتم جمع البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة وتحسين جودتها بصفة مستمرة لتغذية قاعدة البيانات الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية على تطبيق الممارسات الحديثة في جمع البيانات باستخدام الأدوات والأساليب التي تتيحها تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتيسير جمع البيانات.

١٥-٢٩ وستشمل الإستراتيجية أيضاً العمل المنهجي أولاً، بما يشمل إعداد كتيبات ومبادئ توجيهية؛ ثم ثانياً تنفيذ مشاريع ميدانية؛ وثالثاً تنظيم حملات للدعوة تتناول القضايا المؤسسية وتصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ ورابعاً تعميم المعلومات وأفضل الممارسات؛ ثم خامساً تقديم المساعدة التقنية. وسيتم التركيز بشكل خاص على وضع الدلائل لإنتاج إحصاءات متوائمة، ودعم الأفرقة العاملة الإحصائية التي تعنى بمسائل من قبيل مواءمة إحصاءات الأسعار، وإحصاءات الحسابات القومية، والتجارة والمالية العامة، وتطوير البيانات في البلدان التي تجرى فيها مشاريع تجريبية، وتعهد قواعد البيانات، وأنشطة الدعوة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء المؤسسات. وسينسق البرنامج الفرعي مع عدد من منظمات الأمم المتحدة، من قبيل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، وسيقوم بتعزيز المواءمة والتعاون الإحصائيين من خلال اجتماعات اللجنة الإحصائية الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٥: تنمية القدرات

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والمؤسسات الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج قائمة على أدلة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي دعماً للتنمية في أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ورصد وتقييم أولويات وبرامج أجهزته ومؤسساته	(أ) '١' زيادة عدد المشاريع أو البرامج المنجَزة بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق تنفيذ أولويات وبرامج أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو المسؤولين المعنيين في مفوضية الاتحاد الأفريقي الذين يعربون عن الارتياح للدعم المقدم في توفير الخدمات للعملية الحكومية الدولية، بما في ذلك نوعية التقارير وتنفيذ التوصيات التي تخلص إليها العملية
(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والمؤسسات الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، على صياغة وتنفيذ	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية

السياسات والبرامج الرامية إلى تفعيل الخطة الإنمائية الأفريقية في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها	الدولية التي تتلقى الدعم، بناء على طلبها، من خلال تنمية القدرات، في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج دعماً للخطة الإنمائية الأفريقية

الإستراتيجية

١٥-٣٠ تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنمية القدرات. وفي إطار المساهمة في جهود التحول الهيكلي في أفريقيا، ستركز الإستراتيجية على ترجمة أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنشطة تنفيذية لتنمية القدرات بهدف تعظيم أثر الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال السياسات للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وسيساعدها في صياغة الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

١٥-٣١ وعلاوة على ذلك، سيوجَّه البرنامج الفرعي نحو تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما في ذلك وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف توطيد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي للتكامل القاري والنهوض به في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وستركز الإستراتيجية أيضاً على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ومؤسساتها الإنمائية في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأفريقية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها.

١٥-٣٢ وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا دعماً تقنياً مباشراً في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والبلدان المشاركة، بهدف تعزيز ملكية أفريقيا وتوليها زمام المبادرة في الخطة الإنمائية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، سيرفع البرنامج الفرعي من مستوى المساعدة التي يقدمها للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولا سيما في إنشاء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها من المعلومات المجدية، وكذلك دعم هيكل الحوكمة الخاص بالاتحاد الأفريقي.

١٥-٣٣ وسيُعزز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا من خلال آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة دعماً لبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي ما بعد عام ٢٠١٦ وخطط وأولويات الاتحاد الأفريقي الإستراتيجية، بما في ذلك برنامج النيباد التابع له، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. إضافة إلى ذلك، سيتولى البرنامج الفرعي دوراً قياديا في تنسيق وعقد الاجتماعات السنوية لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

١٥-٣٤ وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً المساعدة التقنية وغيرها من أنواع الدعم في مجال تنمية القدرات استجابة لطلبات محددة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بهدف تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وستركز جهود تنمية القدرات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على الأولويات الإستراتيجية التالية: تحليل الاقتصاد الكلي، والتصنيع، وتخطيط التنمية، وإدارة الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي ٦: الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: التشجيع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كبعد رئيسي من أبعاد التحول الهيكلي المنشود في أفريقيا، في سياق الالتزامات العالمية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديم التقارير بهذا الشأن، ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على المرأة والفتاة	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن إحراز تقدم في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفقاً للالتزامات العالمية والإقليمية '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الذين يفيدون بأنهم استفادوا من مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية والمتعلقة بالمرأة في السياسات والبرامج الوطنية	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التي تستخدم الأدوات والمنتجات المعرفية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي أعدت في إطار البرنامج الفرعي '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتمد وتنفذ برامج وسياسات واستراتيجيات تُعنى بالاعتبارات الجنسانية من حيث تمكين المرأة اقتصادياً وحقوق المرأة والقطاع الاجتماعي، وذلك باستخدام الأدوات والمعارف التي ينتجها البرنامج الفرعي '٣' زيادة عدد المبادرات التي تتخذها شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها، فرادى أو بالتعاون فيما بينها، من أجل إدراج الاعتبارات الجنسانية في عملها بدعم من البرنامج الفرعي

الإستراتيجية

٣٥-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. وستشمل الإستراتيجية أيضاً تعزيز التعاون بين المركز وشعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها بما يكفل النهوض بتنفيذ إستراتيجية فعالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اللجنة وإدراج المنظور الجنساني في برامج عمل اللجنة برمتها.

١٥-٣٦ وسيقوم البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بتعزيز الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات تعنى بالقضايا الجنسانية بهدف الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيتوجه البرنامج الفرعي بأنشطته في المقام الأول إلى الآليات الجنسانية الوطنية، وسيعمل من منظور استراتيجي مع الوزارات المعنية لتعميم الاعتبارات الجنسانية في القطاعات الأخرى.

١٥-٣٧ وسيجري البرنامج الفرعي أبحاثا تقوم على أدلة في مجالي التمكين الاقتصادي للمرأة باستخدام الأدوات القائمة، من قبيل المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، وإعداد منتجات معرفية جديدة، من قبيل الدراسات الجنسانية القطرية الموجزة. وستُستخدم هذه الأدوات لرصد أداء الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وستشمل إستراتيجية التنفيذ أيضاً استخدام مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتبادل الحلول بهدف تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء، وتدعيم جهود البرنامج الفرعي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتيسير تبادل أفضل الممارسات.

١٥-٣٨ وسيواصل البرنامج الفرعي، في سعيه إلى إنجاح الجهود التي يبذلها في تنفيذ أنشطته، تعزيز شراكته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وسيعمل البرنامج الفرعي، بوجه خاص، على تدعيم الأنشطة المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووضع إستراتيجية واضحة لتوثيق العلاقات وتمتينها مع الشركاء الآخرين، ومع المجتمع المدني والجامعات ومعاهد البحث.

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١ الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على أدلة لدعم التحول الهيكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع في شمال أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج وتعميم بيانات جيدة النوعية والتوقيت يُستند إليها في رسم الخطط المستندة إلى أدلة وفي رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي	(أ) زيادة عدد الدراسات القطرية الموجزة المعَدّة أو المستكملة دعماً للتخطيط المستند إلى أدلة ولعملية رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على معالجة القضايا الإنمائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، وتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء على الصعيد دون الإقليمي	(ب) زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها أو تنفذها الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية الأخرى، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف تشجيع التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي

الإستراتيجية

١٥-٣٩ تقع مسؤولية تنفيذ العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وستركز الإستراتيجية المندرجة تحت هذا البرنامج الفرعي على الأحكام ذات الصلة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإقليميا، بما يشمل أولا الأهداف التي ستنبثق عن الحوار الجاري بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة

التي تقرها، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، والمكانة الممنوحة لأهداف التنمية المستدامة، وثانياً الهدف المتمثل في الرفع من مستوى التعاون بين البلدان الأفريقية، ولاسيما في المجال التجاري.

١٥-٤٠ وستركز إستراتيجية البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة البلدان على صياغة الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتشجيع النهج الكفيلة بتحقيق التحول الهيكلي. وسيقوم البرنامج الفرعي بجمع البيانات باعتبارها الأساس اللازم لإنجاز أعمال تحليلية أكثر عمقاً وإعداد توصيات بشأن الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة لتنظر فيها الدول الأعضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الأعمال التحليلية المتعددة القطاعات والتخصصات، وتجهيز البيانات وتنظيمها بهدف تعهد قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعداد نماذج تحليلية. وستُعطى الدراسات القطرية الموجزة الأولوية باعتبارها الناتج الرئيسي للبرنامج الفرعي.

١٥-٤١ وسيتطلب إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧ وتنفيذ خطة العمل لتعزيز المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية عملا تحليلياً مخصوصاً لدعم الأعمال التحضيرية اللازمة التي ستقوم بها بلدان شمال أفريقيا. ومن الأمور الأخرى التي ستكون لها أهمية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية الاتجاه الديموغرافي نحو التحضر ومسألة تكييف السياسات العامة مع الظروف المحلية. وستظل قضايا الشباب والأنشطة ذات الصلة بالأمور الجنسانية محط اهتمام في إطار البرنامج الفرعي.

١٥-٤٢ وسيواصل المكتب دون الإقليمي العمل بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية الوطنية والمؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب والدورات التدريبية الداخلية، وتنظيم المنتديات والتعريف بها لتيسير الحوار السياساتي وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

١٥-٤٣ والجهات الرئيسية التي ستستفيد من هذا البرنامج الفرعي هي السلطات الحكومية والمسؤولون الحكوميون من بلدان المنطقة، وكيانات المجتمع المدني، والمؤسسات الجامعية، ومؤسسات القطاع الخاص، والكيانات دون الإقليمية، ولا سيما اتحاد المغرب العربي.

١٥-٤٤ وأخيراً، فإن بروز عمل المكتب الفرعي وإنجازاته سيتعزز من خلال برنامج تواصلي فعال يشمل زيادة التفاعل النشط مع الدول الأعضاء، وتحديث موقع اللجنة الشبكي وقواعد بياناتها وتطويرها باستمرار، وتعميم منشورات اللجنة وخلاصاتها الرئيسية على نطاق واسع، والمشاركة في المحافل الرئيسية التي تجمع أصحاب المصلحة من داخل المنطقة دون الإقليمية ومن خارجها.

العنصر ٢ الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على أدلة لدعم التحول الهيكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع في غرب أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج وتعميم بيانات جيدة النوعية والتوقيت يُستند إليها في رسم الخطط المستندة إلى أدلة وفي رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي	(أ) زيادة عدد الدراسات القطرية الموجزة المعَدّة أو المستكملة دعماً للتخطيط المستند إلى أدلة ولعملية رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في غرب أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على تسريع وتيرة تنفيذ المبادرات المتخذة على الصعيد دون الإقليمي دعماً لجهودها الإنمائية	(ب) زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية (بما في ذلك التوصيات الصادرة في مجال السياسات العامة) التي تعتمدها وتنفذها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية

الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية نتيجة لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الإستراتيجية

١٥-٤٥ تقع مسؤولية تنفيذ العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا. وستركز الإستراتيجية على تقديم الدعم المناسب إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من قبيل الوارد منها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة، والاستشارات المتواصلة بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

١٥-٤٦ وستقوم إستراتيجية البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتشجيع النهج الابتكارية الكفيلة بتحقيق التحول الهيكلي. وسيقوم البرنامج الفرعي بجمع البيانات باعتبارها الأساس اللازم لإنجاز أعمال تحليلية مستنيرة وإعداد توصيات بشأن الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة لتنظر فيها الدول الأعضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الأعمال التحليلية المتعددة القطاعات والتخصصات، وتجهيز البيانات وتنظيمها بهدف تعهد قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعداد نماذج تحليلية.

١٥-٤٧ وسيتم العمل في إطار هذا العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على توفير الدعم الملائم للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من أجل تحسين عملياتها الإحصائية. وسيعد المكتب دون الإقليمي ويتعهد مستودعاً بالمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة في المقر والاستجابة لجميع احتياجات اللجنة من أعمال التحليل والبحث.

١٥-٤٨ وسيتطلب إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧ وتنفيذ خطة العمل لتعزيز المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية عملا تحليلياً مخصوصاً لدعم الأعمال التحضيرية اللازمة التي ستقوم بها بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك إقامة علاقات تآزر بين الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيولى اهتمام خاص أيضاً في إطار هذا البرنامج الفرعي لقضايا التحضر والقضايا الديموغرافية والاستقرار السياسي خلال فترة السنتين.

١٥-٤٩ وسيجري المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، في إطار عنصره المتعلق بالمبادرات الخاصة، بحوثا قائمة على أدلة لدعم الجهود المبذولة في تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وسيولى الاهتمام أيضاً في إطار هذا البرنامج الفرعي لأمور من قبيل تغير المناخ والهجرة الدولية والتجارة والهياكل الأساسية. وبينما يقوي المكتب دون الإقليمي علاقاته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، سيواصل أيضاً العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

العنصر ٣ الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على أدلة لدعم التحول الهيكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع في وسط أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج وتعميم بيانات جيدة النوعية والتوقيت يُستند إليها في رسم الخطط المستندة إلى أدلة وفي رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي	(أ) زيادة عدد الدراسات القطرية الموجزة المعَدّة أو المستكملة دعماً للتخطيط المستند إلى أدلة ولعملية رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسراع بتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليميا التي تصممها أو تنفذها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجي

١٥-٥٠ يتولى تنفيذ العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا بالتعاون الوثيق مع مختلف الشعب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولاسيما مع المركز الأفريقي للإحصاءات. وستركز إستراتيجية التنفيذ على تقديم الدعم المناسب إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية فيما تبذله من جهود لتحسين عملياتها الإحصائية وإتاحة البيانات وغيرها من المعلومات للمستخدمين دون إبطاء. وفي هذا الصدد، سيجري العمل في إطار هذا العنصر بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية لجمع طائفة واسعة من الإحصاءات، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة والتعدادات والدراسات الاستقصائية والتصنيف الاقتصادي ومؤشرات التنمية. وبدعم من المركز الأفريقي للإحصاءات، ستُقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء بالمهارات التقنية والتكنولوجيات الحديثة في سعيها إلى جمع الإحصاءات العالية النوعية والقابلة للمقارنة والمتوائمة، وإلى تجهيز هذه الإحصاءات واستخدامها.

١٥-٥١ وسيوفر العنصر للدول الأعضاء، من خلال إعداد دراسات قطرية موجزة، المشورة في مجال السياسات دعماً لبرامجها الإنمائية. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالنواتج والتجارة والحوكمة والتعدين والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

١٥-٥٢ وستعكس المبادرات الخاصة الأولويات التي تحددها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الجهود التي تبذلها للدفع قدماً بالإنعاش بعد انتهاء النزاعات والتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيجري العمل في إطار هذا العنصر لمساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا والدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ برامج وأنشطة تنسجم مع أولويات الشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا، وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها، وخطة التحول الهيكلي، وكذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٥-٥٣ وستشمل إستراتيجية التنفيذ أيضاً إحداث وتعهد شبكات للمعارف والمعلومات لتجميع أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها، وكذلك لتعهد المستودع دون الإقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة وتلبية جميع احتياجات اللجنة من أعمال التحليل والبحث. وسيتطلب هذا الأمر التشاور الدؤوب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. وسيُستفاد من علاقات التآزر التي ستنجم عن ذلك لزيادة كفاءة وأثر الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستُستخدم آلية التنسيق دون الإقليمية التي يعقد اجتماعاتها المكتب دون الإقليمي بوصفها منبراً للتشاور.

العنصر ٤ الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على أدلة لدعم التحول الهيكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع في شرق أفريقيا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج وتعميم بيانات جيدة النوعية والتوقيت يُستند إليها في وضع الخطط المستندة إلى أدلة وفي رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد الدراسات القطرية ودون الإقليمية الموجزة المعَدّة أو المستكملة دعماً للتخطيط المستند إلى أدلة ولعملية رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي '٢' زيادة عدد الحوارات السياساتية وشبكات الممارسين
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء من شرق أفريقيا والمنظمات الإقليمية على تنفيذ مبادرات دون إقليمية دعما للأولويات الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها وتنفذها المنظمات الإقليمية في شرق أفريقيا بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا '٢' زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الخارجة من فترة نزاع والدول الجزرية

الإستراتيجية

١٥-٥٤ تقع مسؤولية تنفيذ العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا الذي يغطي ١٤ دولة عضواً وخمس جماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية. وسيقوم المكتب دون الإقليمي، في إطار سعيه إلى تحقيق هدفه وإنجازاته المتوقعة، بإجراء بحوث في مجال السياسات العامة والرفع من وتيرة إعداد الدراسات القطرية ودون الإقليمية الموجزة، بهدف تعزيز الدور القيادي وامتلاك زمام المبادرة في برنامج التحول الهيكلي والاجتماعي في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب دون الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات والمكاتب الإحصائية الوطنية، بهدف تعزيز الإحصاءات القطرية والبيانات القارية باعتبارها أساساً لتخطيط التنمية التخطيط السليم. وفي إطار إستراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال بناء القدرات، سيُقدم دعم محدد الأهداف ومتعدد التخصصات بإسداء المشورة وتنمية القدرات إلى عدد مختار من الدول الأعضاء ذات الأولوية (البلدان الخارجة من فترة نزاع والدول الجزرية الصغيرة)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، في ما تبذله من جهود للتعجيل بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية الكبيرة الأثر، بما ينسجم وأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وسيتم تشجيع الجهود الرامية إلى إقامة شراكات على أسس مبتكرة مع مراكز الفكر الإقليمية والوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بهدف تحسين النتائج المحرزة وزيادة وفورات الحجم.

١٥-٥٥ وستولى العناية لوضع السياسات والحوار المتعلق بها باعتبار ذلك جزءا مما تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهود في مجالات الدعوة وتيسير المعارف وأعمال الإدارة. وسيتم تكثيف علاقات التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتعاون فيما بين الوكالات والتخطيط المشترك وتنفيذ البرامج في سياق آلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

العنصر ٥ الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على أدلة لدعم التحول الهيكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع في الجنوب الأفريقي.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إنتاج وتعميم إحصاءات جيدة النوعية والتوقيت يُستند إليها في وضع الخطط المستندة إلى أدلة وفي رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي	(أ) زيادة عدد الدراسات القطرية الموجزة المَعَدّة أو المستكملة دعماً للتخطيط المستند إلى أدلة ولعملية رسم السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الوطني ودون الإقليمي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تسريع وتيرة تنفيذ المبادرات المتخذة على الصعيد دون الإقليمي دعماً لجهودها الإنمائية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي تنفذها الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٥٦ يتولى تنفيذ العنصر ٥ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، الذي يوجد مقره في لوساكا، في إطار تشجيع التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية. ويغطي المكتب دون الإقليمي ١١ بلدا هي: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. وسيُنجز العمل المقرر ضمن هذا العنصر بالتعاون الوثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات، وبالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لجمع وتصنيف واستخدام إحصاءات عن المنطقة دون الإقليمية تكون عالية النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة، ولإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للبيانات الإحصائية يُستعمل لتغذية قاعدة البيانات المشتركة وتلبية جميع احتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال التحليل والبحث. وسيعمل المكتب دون الإقليمي مع المركز الأفريقي للإحصاءات لتوفير الدعم الملائم للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في ما تبذله من جهود لتحسين عملياتها الإحصائية.

١٥-٥٧ وسيركز العمل في إطار هذا العنصر أيضاً على إعداد دراسات قطرية موجزة تهدف إلى تقديم المشورة في مجال السياسات دعماً لبرامج الدول الأعضاء الإنمائية. وعلاوة على ذلك، سيركز هذا العنصر على مبادرات خاصة بالمنطقة دون الإقليمية عن طريق عقد اجتماعات وتقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها من المنظمات دون الإقليمية، وذلك بهدف تحسين قدراتها في مجال التكامل الإقليمي، وفيما يتعلق بالقضايا الناشئة والمجالات ذات الأولوية بالنسبة للجنوب الأفريقي. ومما تشمله هذه المبادرات دعم البرامج والأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرة الخاصة التي ستركز أيضاً على صياغة ورقات السياسات الرامية إلى دعم الجهود المبذولة لتنفيذ أولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما تشمل السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، من قبيل أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، متى أقرتها الجمعية العامة وبالصيغة التي تقرها.

١٥-٥٨ وستولى عناية خاصة لإنشاء وتعهد شبكات للمعارف والمعلومات لتجميع أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيقوم المكتب دون الإقليمي أيضاً بتعزيز واستكشاف شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وزيادة أثرها في الجنوب الأفريقي.

البرنامج الفرعي ٨ : تخطيط التنمية وإدارتها

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام وتخطيط التنمية دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا من خلال التدريب وغيره من أنشطة تنمية القدرات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تخطيط التنمية بتوجه ينحو إلى تحقيق النتائج، بما في ذلك صياغة رؤى بعيدة الأمد وتصميم سياسات قطاعية والتخطيط لها، والتخطيط الحضري والإقليمي، والتخطيط اللامركزي	(أ) '١' زيادة عدد البلدان والدوائر الوزارية والوحدات دون الوطنية التي تعتمد وتطبق نهجاً وسياسات في مجال التخطيط ملائمة كي تحقق غاياتها وأهدافها الاستراتيجية انسجاماً مع مبادئ البرنامج الفرعي التوجيهية وتوصياته '٢' زيادة عدد دوائر ومؤسسات القطاع العام الوطنية ودون الوطنية في منطقة أفريقيا التي تعمل بسياسات ونهج وأدوات جديدة لتخطيط التنمية وتنفيذها انسجاماً مع المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تسفر عنها الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي '٣' زيادة عدد المشاركين الذين يستفيدون من الأنشطة التدريبية المقامة في إطار البرنامج الفرعي بهدف الرفع من مستوى عملهم في مجال تخطيط التنمية والإدارة العامة والإدارة القائمة على النتائج
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ نهج محسَّنة لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها	(ب) زيادة عدد البلدان التي تعتمد نُهجاً جديدة أو محسَّنة في صياغة السياسات الإنمائية وإدارتها انسجاماً مع توصيات البرنامج الفرعي

الإستراتيجية

١٥-٥٩ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الذي يقوم بدور الجهاز التدريبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصدر الأول لتنمية القدرات بالنسبة للحكومات الأفريقية. ولذلك سيعمل المعهد بتنسيق وثيق مع الشُّعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكاتب والمراكز دون الإقليمية، بالنظر إلى أهمية تنمية القدرات من مختلف أبعادها باعتبار ذلك مبدأ محورياً لا غنى عنه في المنطقة. وسيتم تنسيق العمل في إطار البرنامج الفرعي مع المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية توخياً لإدراج المنظور الجنساني في عمل البرنامج الفرعي.

١٥-٦٠ وفي سياق تفعيل التخطيط للتنمية وصياغة رؤى بعيدة المدى لمختلف مناطق أفريقيا، وبالنظر إلى الأهداف المعلنة من معظم البلدان الأفريقية، حيث ترغب في الاستفادة من النمو الاقتصادي الراهن للالتحاق بفئة البلدان الصاعدة أو ذات الدخل المتوسط في غضون جيل واحد، مع ما يتطلبه ذلك من سياسات اجتماعية ضرورية للحد من الفقر والتفاوت، فإن العمل الذي يقوم به المعهد يزداد أهمية ونفعاً.

١٥-٦١ وستولي الإستراتيجية المقرر إتباعها الاعتبار للطلبات الناشئة للدول الأعضاء، ولاسيما أولويات الاتحاد الأفريقي على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣. ومن الأنشطة التي سينفذها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط توفير التدريب الشامل وخدمات التعاون التقني للحكومات وغيرها من الأطراف المعنية، وإجراء البحوث التطبيقية وإنشاء شبكات المعارف التي تربط بين تلك الأطراف، لاسيما شبكات المعارف المتعلقة بأداء القطاع العام في المنطقة. وسيتخذ المعهد مبادرات جديدة مهمة من أجل توطيد مركزه بوصفه المركز الرئيسي للتدريب في مجال التخطيط والإدارة العامة على صعيد المنطقة.

١٥-٦٢ ومن الناحية الإستراتيجية، يهدف المعهد إلى المساهمة في زيادة قدرة البلدان الأفريقية على أن تستخدم على نحو مستقل الأدوات المتعلقة بتخطيط التنمية بهدف تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إحداث التحول الهيكلي في اقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يستثمر المعهد بكثرة في توسيع برامجه وأنشطته الاستشارية الخاصة بالحوار السياساتي لتنمية القدرات وتجديدها والنهوض بها، والتي تستهدف مسؤولي الحكومات الأفريقية من الرتب المتوسطة والرتب العليا، مع التركيز بوجه خاص على الجيل القادم الأصغر سنا من مهنيين ونساء موظفات. وسيوسع من نطاق شراكاته على الصعيد العالمي، بما في ذلك توسيع نطاق التعاون مع الجامعات الأفريقية ومراكز التفكير، وذلك بهدف تعزيز قدرته على توفير دورات تدريبية في جميع أنحاء أفريقيا بطريقة غير مركزية. وعلاوة على ذلك، ستُتاح فرص للتعلم الإلكتروني وعن طريق الإنترنت لمسؤولي الدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق البرامج وتيسيرها وزيادة حضورها وتعميق أثرها، إلى جانب إشاعة ثقافة التعلم المستمر وتجديد المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، ستُبحث إمكانية إتاحة فرص معدة حسب الطلب للقيام بأنشطة لتجديد القدرات وتحسينها، وستُبذل الجهود من أجل إقامة علاقات تفاعل بين مديري وقادة القطاع العام وأصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٩: سياسات التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تشجيع التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع والمنصفة من أجل تحقيق التحول في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراج شواغل التنمية الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على قضايا العمالة والحماية الاجتماعية والسكان والشباب والشيخوخة، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها سياسات وبرامج تعكس الشواغل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك قضايا العمالة والحماية الاجتماعية والسكان والشباب والشيخوخة، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية '٢' زيادة عدد الدول التي تفيد بأنها ترى أن منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتوصياتها بشأن السياسات العامة وقاعدة بياناتها لأفضل الممارسات، مفيدة في تعميم قضايا التنمية الاجتماعية في سياساتها وخططها وبرامجها الإنمائية الوطنية عموماً

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين أو إصلاح السياسات والبرامج الحضرية التي تدعم التنمية الشاملة، مع التركيز بشكل خاص على زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش، بما في ذلك بإدراج السياسات الحضرية في البرامج الإنمائية الوطنية	(ب) '١' زيادة عدد من اعتمد من الدول الأعضاء سياسات وبرامج حضرية تدعم التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بشكل خاص على زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش '٢' زيادة عدد البلدان التي تعمل بتوصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدواتها في مجال السياسات لإدراج السياسات الحضرية في سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية

الإستراتيجية

١٥-٦٣ تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وسينصب التركيز في تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على المجالات الإستراتيجية التالية: العمالة والعمالة الناقصة والقطاع غير الرسمي، والحماية الاجتماعية، والسكان والتحضر. وسيتوجه الاهتمام أيضا إلى بناء مجتمعات شاملة للجميع من خلال رصد حالة تنفيذ الدول الأعضاء لمختلف الاتفاقات والصكوك الدولية والإقليمية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، ما يتعلق من تلك الاتفاقات والصكوك بالشباب والسكان والشيخوخة والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والهجرة.

١٥-٦٤ وستركز الإستراتيجية على البحوث التطبيقية وتحليل النتائج ونشرها بشأن الخيارات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، باعتبار ذلك أساساً تستند إليه الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات. وسيجري تحليل الممارسات الجيدة المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية والخيارات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، وذلك بغرض تكييفها ونقلها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، ستركز الإستراتيجية على البحوث القائمة على أدلة والحوار السياساتي بشأن التنمية الاجتماعية بغية تحسين المؤشرات الاجتماعية للبلدان الأفريقية.

١٥-٦٥ وسيقوم البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين أيضاً بإجراء بحوث سياساتية تتناول حركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، ونزوح السكان وإعادة انتشارهم، وما يوجد من صلات بين ذلك كله وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف دعم الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لإدماج تحركات السكان وهجراتهم في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٥-٦٦ وبالنظر إلى ازدياد التوسع الحضري في معظم البلدان الأفريقية، سيركز البرنامج الفرعي أيضاً في أبحاثه وعمله المعياري والتحليلي على التحديات التي تواجه الإدارة الحضرية، بما في ذلك التركيز على أمور من قبيل الثغرات القائمة في الهياكل الأساسية وفرص الحصول على الخدمات والأحياء الحضرية الفقيرة والمياه والصرف الصحي والبيئة والسكن. وسيقوم البرنامج الفرعي بإعداد ورقات سياسات تتناول الاستدامة المالية للمناطق الحضرية وقدرة البلدان الأفريقية في مجال إدارة التحضر.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة للألفية
٢/٥٧	إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٤٤/٥٧	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
٢٧٠/٥٧ باء	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
١٤٢/٥٨	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
٢٢٠/٥٨	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢٦٩/٥٨	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
٢٢٨/٥٩	الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٢٣٤/٦١	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للّجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢١٥/٦٤	التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر
٢٢٢/٦٤	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٣٧/٦٤	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
١/٦٥	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
١٠/٦٥	تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
١٧٣/٦٥	تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

١٧٤/٦٥	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
١٧٥/٦٥	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٢١٤/٦٥	حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢١٨/٦٥	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
٢٤٠/٦٥	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
٢٦٤/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
٢٧٤/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢٧٨/٦٥	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
٢٨٠/٦٥	برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
٢٨٤/٦٥	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
١٣٧/٦٦	إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان
١٣٩/٦٦	تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل
١٥٥/٦٦	الحق في التنمية
١٥٨/٦٦	الحق في الغذاء
١٦١/٦٦	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
٢١٤/٦٦	مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

٢١٥/٦٦	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
٢١٧/٦٦	تنمية الموارد البشرية
٢١٩/٦٦	التعاون في ما بين بلدان الجنوب
٢٢٠/٦٦	التنمية الزراعية والأمن الغذائي
٢٢٢/٦٦	السنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية
٢٢٤/٦٦	تمكين الناس والتنمية
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٩١/٦٨	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
١٩٨/٦٨	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
١٩٩/٦٨	التجارة الدولية والتنمية
٢٠٤/٦٨	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٢٠٨/٦٨	التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار
٢٠٩/٦٨	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
٢١٠/٦٨	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢٢٠/٦٨	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
٢٢٢/٦٨	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

٢٢٧/٦٨ دور المرأة في التنمية

٢٣٤/٦٨ نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/١٩٩٨ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٥/١٩٩٩ القضاء على الفقر وبناء القدرات

٢٤٦/٢٠٠٤ التعاون الإقليمي

٤/٢٠٠٧ استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٣/٢٠٠٧ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

٦/٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (البرنامج الفرعي ١٠)

١٩/٢٠٠٩ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائِم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها

٢٠/٢٠٠٩ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٥/٢٠٠٩ تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة

٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

٢٩/٢٠٠٩ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقَين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١

٣٢/٢٠٠٩ البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

٦/٢٠١١ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٨/٢٠١١ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

١٠/٢٠١٣ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٢٦/٢٠١٣ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٤/٢٠١٣ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٢/٢٠١٣ إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحول الهيكلي في أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٥٣ (د-٤٠) استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

٨٦٦ (د-٤٢) الأهداف الإنمائية للألفية

٨٦٨ (د – ٤٣) استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

٨٧٠ (د – ٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

٨٧٢ (د – ٤٣) تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا

٨٧٨ (د – ٤٣) مبادرات لتنمية أفريقيا

٨٨٠ (د — ٤٤) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٨٨١ (د — ٤٤) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

٨٨٣ (د — ٤٤) المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: آلية أفريقية جامعة للتشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث

٨٨٥ (د — ٤٤) تمويل الصحة في أفريقيا

٨٨٦ (د — ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

٩٠٧ (د - ٤٦) التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة

٩٠٨ (د - ٤٦) إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي

٩٠٩ (د — ٤٦) تحقيق مكاسب أفريقيا الديمغرافية والاستفادة منها

٩١٠ (د-٤٦) الموقف الأفريقي الموحد المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٩١١ (د — ٤٦) الإحصاءات وتطويرها

البرنامج الفرعي ١ : تحليل الاقتصاد الكلي والتمويل والتنمية الاقتصادية

تحليل الاقتصاد الكلي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٤٨ مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

١٢٨/٥٤ تدابير مكافحة الفساد

١٩٧/٥٤ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

٢٠٤/٥٤ الأعمال التجارية والتنمية

٣٤/٦٠ الإدارة العامة والتنمية

٢١٤/٦١ دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

٧/٦٢ دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٨٢/٦٤ متابعة السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان

١١٦/٦٤ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

١٤٨/٦٤ الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ومتابعتهما

١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

٧٥/٦٥ منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها

٩٤/٦٥ دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

١٢٣/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

١٤٦/٦٥ الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

١٦٩/٦٥ منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٢٨٦/٦٥ تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً

٣١٣/٦٥ متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

٣١٤/٦٥ طرائق عقد الحوار الخامس الرفيع المستوى بشان تمويل التنمية

١٣٠/٦٦ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

١٥٢/٦٦ تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

١٦٣/٦٦ تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية

١٦٩/٦٦ المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٨٧/٦٦ النظام المالي الدولي والتنمية

١٨٩/٦٦ القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

٢٠٩/٦٦ تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

٢١٠/٦٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

٢١٣/٦٦ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

٢١٥/٦٦ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨ - ٢٠١٧)

٢٨٨/٦٦ المستقبل الذي نصبو إليه

١٩٩/٦٧ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٢٠٤/٦٨ متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١٩٩/٦٨ التجارة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٤/٢٠٠٤ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٣/٢٠٠٥ الإدارة العامة والتنمية

٢/٢٠٠٧ دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

٣٠/٢٠٠٧ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٢٣/٢٠٠٩ دعم إرساء وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢٥/٢٠٠٩ تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لتعزيز المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة

٣١/٢٠٠٩ تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٣٣/٢٠٠٩ الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات للدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٩/٢٠١١ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

٤٣/٢٠١١ تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٨ (د-٤٠) تمويل التنمية

٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

٨٦٥ (د-٤٢) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٨٦٩ (د - ٤٣) الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١- ٢٠١٠

٨٧٦ (د - ٤٣) إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية

٨٧٩ (د — ٤٤) تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي

٨٨٦ (د - ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ٢ : الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

التكامل الإقليمي والتجارة

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

٢٧١/٥٧ مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات

٢٠١/٥٨ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر

٢١٧/٥٨ العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥

١٩٨/٦٤ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥

٢٥٥/٦٤ تحسين السلامة على الطرق في العالم

١٥١/٦٥ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع

١٥٣/٦٥ متابعة السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية، ٢٠٠٨

١٥٤/٦٥ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣

١٧٥/٦٥ التعاون في ميدان التنمية الصناعية

٦٨/٦٦ استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

٩٤/٦٦ تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين

١٥٨/٦٦ الحق في الغذاء

١٨٥/٦٦ التجارة الدولية والتنمية

١٩٠/٦٦ السلع الأساسية

١٩٥/٦٦ تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

١٩٧/٦٦ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١٩٨/٦٦ متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٩٩/٦٦ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

٢٠٢/٦٦ اتفاقية التنوع البيولوجي

٢٠٥/٦٦ التنمية المستدامة للجبال

٢٠٦/٦٦ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٢١٠/٦٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

٢١٤/٦٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية : نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

٢١٩/٦٦ التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٢٠/٦٦ التنمية الزراعية والأمن الغذائي

٢٢٣/٦٦ نحو إقامة شراكة عالمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٨/٢٠٠٤ النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بالأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالتنمية المستدامة، الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨

١٢/٢٠١١ الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

٢٥/٢٠١١ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتنصيف المواد الكيمائية ووسمها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٠٠ (د-٣٠) الإستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا

٨٠١ (د-٣٠) الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا

٨١٨ (د-٣١) تعزيز تنمية واستخدام الموارد المعدنية في أفريقيا

٨١٩ (د-٣١) تعزيز تنمية واستخدام موارد الطاقة في أفريقيا

٨٢٢ (د-٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الإقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الإقتصادية الإقليمية؛ وترشيد ومواءمة أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية

٨٤٧ (د-٤٠) المعونة من أجل التجارة

٨٦٧ (د - ٤٣) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

٨٧٧ (د - ٤٣) نحو تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٣ : الحوكمة والإدارة العامة

الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية؛

قرارات الجمعية العامة

٢٦٩٢ (د - ٢٥) السيادة الدائمة للبلدان المتنامية على مواردها الطبيعية وتوسيع المصادر الداخلية للتراكم اللازم لأهداف الإنماء الاقتصادي

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢١٤/٥٤ حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام

٢٠٠/٦٠	السنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦
٨/٦٢	استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ
٢٠٠/٦٦	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
١٥٨/٦٥	التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو
٢٠١/٦٤	عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
٢٠١/٦٦	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
١٠٢/٥٠	دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في افريقيا
٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٣١١/٦٥	تعدد اللغات
٤١/٦٥	التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
٦٨/٦٥	تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي
١٨٤/٦٦	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢١١/٦٤	إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي واستعراض الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات
٢١١/٦٦	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٢٨٨/٦٦	المستقبل الذي نصبو إليه
٢٢٠/٦٨	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
٢١٠/٦٨	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢٠٨/٦٨	التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

١٩٨/٦٨ تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠٠٧ تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٧/٢٠٠٩ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٦/٢٠١١ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٧/٢٠١١ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٦/٢٠١٢ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

١٠/٢٠١٣ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٥٨ (د-٢٨) دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة

٧٦٦ (د-٢٨) تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا

٧٨٩ (د-٢٩) تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا

٧٩٥ (د-٣٠) بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا

٨١٢ (د-٣١) تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي

٨١٧ (د-٣١) المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا

٨٧٠ (د - ٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

٨٨٤ (د — ٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

٨٨٧ (د — ٤٤) تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٤ : تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧/٢٠٠٠ المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأمم المتحدة على كافة الأصعدة

١٣/٢٠٠٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠

٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

٨٧١ (د – ٤٣) إستراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء

٨٨٢ (د – ٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

٩١١(د – ٤٦) الإحصاءات وتطويرها

البرنامج الفرعي ٥: التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة

تنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

٢٦٧/٦٣ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

٣١٠/٦٣ التعاون بين الأمم المتحـــدة والاتحـــاد الأفريقي

٢٥٨/٦٤ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

٢٧٤/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٢٨٤/٦٥ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

٢٨٦/٦٦ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

٢٢٦/٦٧ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦/٢٠٠٤ تنفيذ الأهداف الإجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٨/٢٠٠٧ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٦/٢٠١١ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٦/٢٠١٣ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

البرنامج الفرعي ٦ : الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

المساواة بين الجنسين والمرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

١٦٧/٥٩ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''

٢٤٨/٥٩ الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

٢٢٩/٦٠ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

١٨٧/٦٥ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١٨٩/٦٥ اليوم الدولي للأرامل

١٩٠/٦٥ الاتجار بالنساء والفتيات

١٢٨/٦٦ العنف ضد العاملات المهاجرات

١٢٩/٦٦ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

١٣٠/٦٦ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

١٣١/٦٦ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٣٢/٦٦ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

١٤٠/٦٦ الطفلة

٢١٦/٦٦ دور المرأة في التنمية

١٩١/٦٨ التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

٢٢٧/٦٨ دور المرأة في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/١٩٩٨ الاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٤٤/٢٠٠٣ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها

٤/٢٠٠٤ استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في قراره ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة

١٢/٢٠٠٩ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

١٣/٢٠٠٩ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتَّفق عليها دولياً بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٤/٢٠١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شمال أفريقيا
العنصر ٢ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في غرب أفريقيا
العنصر ٣ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في وسط أفريقيا
العنصر ٤ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق أفريقيا
العنصر ٥ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في الجنوب الأفريقي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٥٦	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
٥١/٦١	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٢٣٤/٦١	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للّجنة الاقتصادية لأفريقيا
٩٠/٦٥	تعـــزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
٢٠١/٦٦	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر, وبخاصة في أفريقيا
٢١٤/٦٦	مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/٢٠١١	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٢/٢٠١١	الربط القاري بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
٤٣/٢٠١١	تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٨ (د-٣٢)	مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٣٠ (AMFC ١) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية)

٨٧٤ (د – ٤٣) تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٩ (د–٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

٨٧١ (د – ٤٣) إستراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء

٨٨٢ (د — ٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٨: التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠١١ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د–٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا

٨٣٩ (د–٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٤٦ (د–٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٥١ (د–٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٧٥ (د – ٤٣) تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٩٠٨ (د – ٤٦) إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي

البرنامج الفرعي ٩: سياسة التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٥/٤٧ إعلان بشأن الشيخوخة

١٢٨/٤٩ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

١٠٧/٥٠	الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
٣٥/٦٠	تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي
١٣١/٦٢	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٣٣/٦٤	متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
١٣٤/٦٤	إعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل
١٥٢/٦٥	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
١٦٣/٦٥	عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)
١٧٠/٦٥	الهجرة الدولية والتنمية
١٨٣/٦٥	عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع
١٨٦/٦٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده
٢٣٤/٦٥	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤
٢٣٨/٦٥	نطاق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه
٢٦٧/٦٥	تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب
٢٧٣/٦٥	تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥
٢٧٧/٦٥	الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز
٣١٢/٦٥	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل
١٢١/٦٦	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
١٢٣/٦٦	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

١٢٤/٦٦	اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة
١٢٥/٦٦	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٢٦/٦٦	الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة
١٢٧/٦٦	متابعـــــة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
١٣٥/٦٦	تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا
١٤١/٦٦	حقوق الطفل
١٧٢/٦٦	حماية المهاجرين
٢٠٧/٦٦	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
٢٢٩/٦٦	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
٢٢٦/٦٨	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
دإ-٢/٢١	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
دإ-٢/٢٤	مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢/١٩٩٧	الهجرة الدولية والتنمية
٤٢/٢٠٠١	الحملة العالمية للقضاء على الفقر
١٣/٢٠٠٣	التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٤٨/٢٠٠٤	النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

١٣/٢٠٠٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠

٢٧/٢٠٠٧ ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩/٢٠١٢ القضاء على الفقر

٢٤/٢٠١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

٢٦/٢٠١٢ برنامج عمل العقد ٢٠١١ – ٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً

٢٨/٢٠١٣ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية : حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا

٩٠٩ (د – ٤٦) تحقيق مكاسب أفريقيا الديمغرافية والاستفادة منها

قرارات لجنة السكان والتنمية

١/٢٠٠٧ الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها على التنمية

١/٢٠١٠ الصحة والمرض والوفيات والتنمية

١/٢٠١١ الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية

١٠١/٢٠١١ الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤